

وكذا الحكم به فقد ينفذ عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة لها
فخرج لو وجد من الزوج معارضة للأب وانما رشيده وأخيه وأبناؤه والطلاق
لصحة الاعتراض بالبنوة **خاتمة** فيها مسائلنا **الزوج**
نوقال الزوج ان ابراهيم قال ما من دينك الذي عليه فانت طالق فوانه وقع
الطلاق رجعيًا لأنه ليس كحل لان شرط العلم ان يعود دفع عوضه على الزوج
وليس كذلك في غيره وانما انتفع به الاجنبى وهذه نقلها الشيخان عن القفال
الثاني مقدمناه من اشتراط ابراهيم في حمل التبريد ظهر فيها
اذ كانت الصيغة ان ابراهيم واما لو قال له ابراهيم رجعي من صدقها فاطلاق
فما يشترط الفور نظر الى انه معاوضة او لا نظر الى التعليق للمعترض بغير
خطابه لباقيه لام والحاصل **الراجح** منه انما ان كانت حاضرة فاشتر
الفور وان كانت غائبة فآراد الزوج ان يجعلها بعض الحاضرين او ارسال
الهارسولا فيشترط ابراهيم ان يكون الحاضر ان خرجت لم يقع الطلاق
اصلا نظر الى المعاوضة المتضمنة للفورية ولا ينافيه ما في رواية
ابن الصلاح من انه لو قال له وهب لي صدقك فانت طالق طلاق رجعي
فقال في غير ذلك المجلس بانك تطلق ولا تخفى في هذا ما اعتبر في نظيره من المانع
اي انه صرح بقوله طلاق رجعي حيث صرح بذلك جردت المسئلة للتطبيق
بالصفة ويبقى النظر في وقوع هذا الطلاق رجعيًا فان التعليق عليه طلاق
لا ابراهيمه فان نظر الى المسئلة الموقوع وان نظر الى اللفظ فقد صرح
الولي العراقي في قوله ان ابراهيم فقلت ابراهيم الله انه لا يقع كما تقدم نظيره

تنبيه

تنبيه قد علمت ان الراجح ما قدمناه في المسئلة الثانية
من الخاتمة ونقلنا الشري عن ابن عجلان انه لا يشترط الفور لان مقتضى
منها جوابا لكدهم يكون رجعيًا على ما نقلته اباينا كما حكى في بعض
اهل اليمن انه رجعي **والتحقيق** ان يقال اذا طلق وقع رجعيًا
وان خص شيئًا لبراءة في اللفظ او النية وطأفته عليه وقع باينًا وهذا
كاه على قول ابن عجلان رحمه الله والمعتد اشتراط الفور نظر الى المعاوضة
واما المسئلة الثالثة **فخرج** ان يقول الزوج
ان ابراهيم من صدقك ومن نفقة العدة او النفقة فخرجت كما لم يجز
في الخاتمة طالق فتقول ابراهيم من صدقك من نفقة العدة او ابراهيم
فلا يقع به طلاق انه حلقه بصفتين بالابوين عن الصداق وعن نفقة
العدة وهي غير واجبة بالبراءة عنها غير صحيحة فلا طلاق وقال الخوارزمي
والقفال والسبكي والاذري والزرقي وغيرهم وبه اتفق شيخنا الامام
الكوي والاقوي في كبريهما يعلم عند التطبيق ان **الزوج** لو اراد اللفظ
بالبراءة وقع رجعيًا حيث قلنا لا يقع هل بعد الزوج من صدقها
لانها ابراهيم منه علمة به ام لا لانها ابراهيم طامعة والطلاق
ولم يقع قال السيد الذي يفهم من كلامهم من نظيره انه يبرأ وبه صرح
الاذري ما زاد عن بعض الفضلاء واقوه **فخرج** لو قصدت جحل
البراءة عوضًا عن الطلاق لم يبرأ لانه من هذا السبب مشابهة المعارضة
فخرج لو قال ابراهيم وخرجت ما لا يبرأ من الدين **المسئلة**

بالحكم